

د. أحمد عمر هاشم رئيس لجنة الشؤون الدينية بمجلس الشعب المصري في حوار لـ "الشورى" :

الانتخابات في عالمنا العربي قد تفرز أصحاب المال والعصبية والمناصب



المملكة في رأب الصدع العربي ودعم القضايا العربية. كما لم ينس ضيفنا أن يعرج على كثير من معالم التنمية والتطور التي أكد أنه يمكن للراني رصدها بسهولة ووضوح كلما تردد على المملكة من حين لآخر، تفاصيل أكثر تطالعونها في ثانيا سطور اللقاء مع ضيف «الشورى» الذي عبر عن رغبته في تزويده بأعدادها أولاً بأول.. فإلى اللقاء..

في حوار غلبت عليه روح المحبة التي يكنها ضيفنا للمملكة العربية السعودية شعباً وقيادة، توقف رئيس لجنة الشؤون الدينية بمجلس الشعب المصري المفكر الإسلامي أ.د. أحمد عمر هاشم - الرئيس السابق لجامعة الأزهر، أمام جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز - حفظه الله - والدور المحوري الكبير الذي تقوم به

• بداية نود أن نسألكم عن علاقتكم بمجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية بصفة خاصة باعتباركم رئيساً للجنة الشؤون الدينية بمجلس الشعب المصري؟
- أولاً أحب المملكة وأقدرها وأحب وطن الحرمين الشريفين وأقدسه لما يشتمل عليه من بيت الله الحرام ومثوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومناسك الحج والعمرة التي تهفو إليها قلوب الموحدين في كل الأرض.
كما نقدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود وولي عهده والشعب السعودي الكريم، ونقدر الانجازات الحضارية التي لم يسبق لها مثيل والتي تعتبر أكبر انجاز حضاري على ظهر الأرض خاصة في عالمنا الإسلامي، فالذي يذهب إلى أرض الحرمين الشريفين لابد أن يرى جديداً في كل عام، في مكة المكرمة وفي المدينة المنورة في الخدمات التي تقدم للحجاج والمعتمرين من مشارق الأرض ومغاربها، وأنا شخصياً أقدر بكل الإجلال والحب ما قدمه خادم الحرمين الشريفين من مواقف تاريخية ستظل خالدة في صفحات التاريخ عندما دعا الفصائل الفلسطينية وأخذ عليهم العهد والميثاق في مكة المكرمة لرأب الصدع وجمع الكلمة.

من يذهب إلى المملكة يرى جديداً
في كل عام.. ومواقف خادم
الحرمين لا تنسى

مراسل الشورى، الكويت، عبد الحميد زقروق



والصلاحية لسد ذلك النقص وذلك بهدف دعم العملية التشريعية في مثل تلك المجالس، فأكمل بما أتاح له الدستور ما نقص بسبب الانتخابات لأن الانتخابات لا تأتي بكل ما هو مستحق وإنما تأتي بأشخاص يملكون المال أو المنصب أو ما نحو ذلك أو العائلة أو العصبية.

الأمر الثاني: أن مسألة الإختخاب تترك رواسب في نفوس الناس والذي لم ينجح في الإختخاب وبعض الأعضاء الذين لم ينجحوا وتحدثت خلافات، أما في الإختخاب فلا يحدث هذا.

ولكن هناك سلبية في ذلك فقد يقول قائل إن الإختخاب قد يأتي بأهل الثقة على حساب أهل العلم والخبرة لكن هذا العيب يمكن تلافيه خاصة إذا علمنا أن الذين يختارون أعضاء الشورى هم كالمؤمنين ينتخبون، جميعهم بشر وجميعهم مطالبون بأن يحسنوا الإختبار لأن إختيارهم بمثابة الشهادة التي لا ينبغي كتمانها أو تزيفها.

• ألا يكون من الاجدى الجمع بين النظامين بحيث يكون هناك عدد يختار بالانتخاب وعدد آخر بالانتقاء والتعيين، أو يكون البرلمان مكونا من غرفتين واحدة بالانتخاب واخرى بالتعيين؟

- بالفعل لدينا في مصر مجلسان (مجلس الشعب) وفيه يختار رئيس الجمهورية عشرة أعضاء فقط، ومجلس الشورى تتسع فيه دائرة إختيار الرئيس إلى ٥٠٪ من الأعضاء والـ ٥٠٪ الأخرى بالانتخاب الشعبي، وعلى أية حال فهي مدارس ووجهات نظر والعبرة بالأصلح والنتائج والذي يحقق المصلحة.

• ألا تعتقدون أن الظروف العالمية والمحيطه بالعالم العربي والإسلامي تفرض على البرلمانين موقفا يقود إلى طريق يخرجنا من النفق المظلم؟

- أنا أرى أن على اتحاد البرلمانين العرب والاتحاد البرلماني الإسلامي أن يكون لهما موقف جاد وفاعل في قيادة الامتين العربية والإسلامية إلى طريق يحقق وحدة الصف والكلمة وتحفيز الحكام العرب والمسلمين على اتخاذ موقف عربي وإسلامي موحد يكون قادرا على مواجهة الضغوط ومجابهة التحديات، ولذلك فإنني ادعو إلى تنقية الأجواء فيما بيننا كعرب وكمسلمين خاصة التقريب فيما بيننا كدول وكماهب، وادعو الله من كل قلبي أن يجمع امتنا العربية والإسلامية على الخير وأن يحقق ما تصبو إليه من نجاح وفوز ونصر وسلام وأمال وازدهار.

لم يكن ليدخله عن طريق الإختبار والانتقاء من قبل ولي الأمر، ونحن نعرف شخصيات كثيرة جدا دفعت اندلايين وأخذت في مقابلها العضوية بالانتخاب وحُجِب المكان الذي شغلته عن شخصيات عالية الكفاءة لم تستطع أن تدخل لأنها لا تملك المال الذي دخلت به النوعيات الأخرى، وكذلك لا تملك الجاه ولا المنصب أو العصبية، ومن هنا تظهر أهمية الإختيار.

أضف إلى ذلك أن في البرلمان الذي تتم فيه العضوية بالاختيار كما هو الحال في مجلس الشورى السعودي فإنهم يتحرون الدقة ويطلبون آراء الأجهزة المعاونة في انتقاء الشخصيات ويتحرون تمثيل كل الفئات، ولذلك تجد عندنا في الدستور في مصر ما يجبر بعض النقص الذي تفرزه عملية الإختخاب، فعلى سبيل المثال يحدث أن لا ينجح من النساء العدد الكافي أو لا ينجح من غير المسلمين العدد الكافي أو لا ينجح من بعض التخصصات - وهي ضرورية - العدد الكافي لأن صوت المرأة ضروري وصوت غير المسلمين ضروري والصوت القانوني ضروري أو الهندسي ضروري أو حتى رجل الدين.

ولذلك فإن الدستور المصري أعطى الحق لرئيس الدولة أن يصدر قرارا بتعيين عشرة نواب، فحينما لم تقرر الانتخابات في مجلس الشعب المصري متخصصا في مجالات معينة قام رئيس الدولة بتعيين من يتوسم فيه العلم والخبرة

لا ننسى موقفه عند تبرعه بالمبلغ الكبير لإعمار غزة فكان أول وأكبر للتبرعين، ولا ننسى موقفه في مؤتمرات القمة وسعيه للمصالحة بين الإشقاء العرب، وكذلك موقفه من الاقليات الإسلامية في العالم وما تقوم به الملكة العربية السعودية من جهود تذكر فنشكر في خدمة الإسلام وخدمة الدعوة الإسلامية ولا ينكر كل هذه الفضائل الأجاد.

أما على مستوى مجلس الشورى السعودي فأنا أقدر رئيس مجلس الشورى الحالي الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ وأعرفه معرفة وثيقة وهو من الشخصيات المحبوبة وسلفه الذي كان قبله وهو الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد الذي أحبه وأقدره وبيئني وبينه صداقة وثيقة وقد زرته ووزرت مجلس الشورى السعودي ووقفت على ما يحرصون عليه من أداء يتماشى مع كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

• أنت تعلم أن عضوية بعض المجالس النيابية تكون بالتعيين وليست بالانتخاب فما رأيكم؟

- في رأيي الخاص أن تعيين الأعضاء وإن كان بالاختيار والانتقاء أفضل الف مرة من العضوية بالانتخاب التي تجري في دولنا العربية والإسلامية التي يستطيع أن يفوز بها من كان ماله أكثر فيدفع أكثر فيأخذ أصواتا أكثر، ومن كانت له عصبية أو أسرة أو جاه أو منصب، فإنه يدخل المجلس الذي

تعيين الأعضاء في دولنا العربية والإسلامية أفضل من العضوية بالانتخاب